

المادة الثانية :

« تعدل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ كما يلي :

« تستوفي الرسوم (خلافاً لنص على عكسه في هذا القانون) عن جميع أنواع المركبات حين اصدار الرخص او تجديداتها بمقتضى التعريفة المبينة في الجدول الثاني من هذا القانون حسبما عدل بقانون تعديل قانون النقل على الطرق المؤرخ في ٢٧-١-١٩٣٢ » .

شكري بك - لقد استبدلتنا عبارة (حسبما عدل بقانون تعديل قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٢) بعبارة (حسبما عدل بقانون تعديل قانون النقل على الطرق المؤرخ في ٢٧-١-١٩٣٢) من اجل رفع اي التباس قد يحصل فيما لو ترك النص على اصله .

ان القصد من هذا التعديل كما اطاعتم عليه من الاسباب الموجبة ، هو عدم تمييز الابطباء والضباط العسكريين والموظفين الذين يقتنون السيارات الخصوصية عن افراد الاهلين في دفع الرسوم ، واطن ان هذا المبدأ مما يرغب فيه مجلسكم العالي .

لذلك ارجو الموافقة على هذه المادة .

(قبلت)

مجموع القانون :

(قبل)

توفيق بك - بما انه لا يوجد عندنا مواضيع جاهزة للجلسة الآتية كما فهمت من عطوفة مدير الخزينة حيث ان اللجنة المالية لم تتمكن من انجاز قانون الميزانية الموجود لديها ، اقترح ان تكون الجلسة الآتية يوم الاثنين القادم .

محمد باشا السعد - عندنا مشاريع اخرى منتهية غير قانون الميزانية فينبغي ان ننذاكر فيها في جلسة يوم الخميس القادم .

توفيق بك - لا ، للمشاريع الباقية من المواضيع المعنية في الارادة السنوية تنتهي مدة الشهر على نشرها باول الشهر المقبل ، حيث نشرت في العدد الصادر بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٣٢ من الجريدة الرسمية .

(فوافق المجلس على ان تكون الجلسة يوم الاثنين القادم)

الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة .

قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

ودفعت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

١٩٣٢ حزيران

عمان : الخميس في ٥ صفر ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السادسة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ٣٠-٥-١٩٣٢

الفصل الثاني

الصحيفة

تقرر اللجنة المالية للتخذ بشأن قانون الميزانية العامة لسنة

٣٢٨-٣١٨

١٩٣١-١٩٣٢ المالية والمادة الاولى منه

ملحوظة سمو الامير المعظم على قانون تعديل المادة ٤٠ من قانون

٣٢٩-٣٢٨

البلديات واحالتها على لجنة القوانين

مشروع قانون تعديل قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ واحالته على لجنة القوانين ٣٣٠-٣٣١

مشروع قانون توزيع الضرائب في الكرك لسنة ١٩٣٢ واحالته على اللجنة المالية ٣٣١-٣٣٠

مشروع قانون ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٢ واحالته على لجنة القوانين ٣٣٢-٣٣١

٣٣٢

مواضيع الجلسة القادمة

الجلسة السادسة

للدورة فوق العادة الثالثة

انعقدت الجلسة السادسة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف ٢٤ محرم الحرام لسنة ١٣٥١ و ٣٠ مايس لسنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتقرب عن الجلسة سوى حمد باشا بن جازي ، وفيغان باشا المجالي ، حديثه باشا الحريشه ، ماجد باشا العدوان .

الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط .
(قرئ)

شكري بك - اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢١-٢٤ مايس سنة ١٩٣٢ فدرست لائحة قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية ودقت في جداول الدخل والخرج المضمومة اليها وفي النتيجة قررت ماهوات :
عرض الميزانية للتشريع :

١ - ترى اللجنة ان عرض ميزانية السنة المذكورة أنفا على المجلس التشريعي قد وقع متأخراً وهي مع علمها بأن الحكومة تقيدت فيما انفقته على المصالح العامة بميزانية سنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية وبقوانين خاصة ومع تقديرها كل التقدير للظروف التي استدعت هذا التأخير لاستطيع ان تستحسن عرض الميزانية للتشريع بعد انقضاء سنتها ومن اجل ذلك نشعر انه من واجبا ان تلفت نظر الحكومة الى ضرورة معالجة هذه الحال بما يجعل تقديم الميزانيات المقبلة للمجلس في الاوقات المناسبة داخلاً في حوزة الامكان .

٢ - جدول الدخل

بعد ان اطلعت اللجنة المالية على مقادير المبالغ التي دخلت الى الخزنة المالية بالفعل خلال كل من السنتين الماضية والتي قبلها حصلت لسيها القناعة بان ارقام الدخل في ميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية قد قدرت تقديراً صحيحاً على قدر الامكان وان تقصير بعض الموارد عن مقاديرها في السنة التي قبلها كان تقصيراً طبعياً ومنتظراً اذا ما لوحظت الازمة الاقتصادية العالمية وسقوط قيمة الجنيه الفلسطيني وهبوط اسعار الحبوب وما انضم الى هذه الاسباب الاقتصادية من الآفات السابوية كاللحل والفار والجراثيم اصاب الزروع والاشجار والاخضار

و كرض الجماع وغيره مما اصاب المواشي وما الى ذلك من المثرات الاخرى التي يصعب حصرها
٣ - جدول الخرج :-

أ - الفصل الاول : المقر العالي :

في هذا الفصل قد رفعت درجة الطبيب الخاص لسمو الامير المعظم من السادسة الى الخامسة فاصبحت معادلة لدرجة الاطباء في دائرة الصحة بينما كان اقل درجة منهم .

ان اللجنة المالية تحبذ هذا الترفيع وتوافق على اقراره .

ب - الفصل الخامس : رئاسة الوزراء والداخلية :

في المادة الثامنة من هذا الفصل وظيفة جديدة لكاتب من الدرجة العاشرة . ان هذه الوظيفة كانت موجودة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ثم الغيت في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية مع وظيفة مساعد السكرتير وكاتب من الدرجة الثامنة غير ان التجربة التي اجريت بعد هذا الالغاء دلت على ان تشبة الاعمال في ديوان الرئاسة الجليلة على الوجه المرغوب فيه يتطلب اعادة وظيفة الكاتب المبحوث عنها .

ج - الفصل السادس : ادارة المقاطعات :

في المادة الرابعة من هذا الفصل وظيفة جديدة لمدير سيمين في ناحية الرمثا وقد فهم ان احداث هذه الوظيفة في محل قريب من الحدود كالرمثا كان بناء على تحقق الحاجة اليها من الناحية الادارية .

وفي المادة السابعة من هذا الفصل كتابتان جديدتان من الدرجة العاشرة احدهما للتصرف في معان والآخرى لقائم المقام في عمان وسبب احداث هاتين الوظيفتين كما علمت اللجنة هو حاجة كل من المتصرف وقائم المقام المسوما اليهما الى كاتب ثان لتمشية الاعمال الكتابية لسيهما على الوجه المطلوب .

د - الفصل السابع : وزارة العدلية :

في المادة الثامنة من هذا الفصل وظيفة جديدة هي رئاسة الاستئناف لقد وضعت بدلاً من عضو من الدرجة الرابعة تمييزاً للتشكيلات في محكمة الاستئناف .

وفي المادة الحادية عشرة من هذا الفصل وظيفة عضو جديدة بدلاً من وظيفة مساعد المفتش المذكورة في المادة الثالثة مع ترفيع الدرجة من السادسة الى الخامسة تبعاً لدرجة المسؤولية الملقاة على عاتق العضو بالنسبة لمساعد المفتش .

وفي المادة ٢٧ جعلت وظيفة مأمور الاجراء من الدرجة الثامنة بسبب كثرة اعمال هذه

الوظيفة وما يبذله الموظف القائم بأعبائها من المجهودات .
وفي المادة ٣١ احدثت وظيفة كاتب المأمور الاجراء لمساعد على انجاز مصالح الجمهور في اوقاتها للمعينة .
وفي المادة ٣٥ وضعت وظيفة مباشر اضافية لمحكمة عمان البدائية بناء على ميسر الحاجة لهذه الوظيفة .
وفي المادة ٣٨ رفعت درجة وظيفة الكاتب العدل في عمان الى الدرجة الثامنة بالنظر لأهمية اعمال هذه الوظيفة في عمان .

هـ - الفصل التاسع : وزارة المالية

في المادة التاسعة من هذا الفصل رفعت درجة محاسبي السلط والكرك من الثامنة الى العاشرة وفي المادة (١٢) رفعت درجة محاسب معان بالنظر لكون هؤلاء المحاسبين مستخدمين في مراكز الاولوية وعليهم مسؤوليات كبيرة ودرجاتهم السابقة لا تتناسب مع هذه المسؤوليات ولا سيما اذا ما لوحظت الرواتب التي تعطى للمستخدمين في الدوائر الاخرى .
وفي المادة (١٤) وظيفة جديتان من الدرجة الثامنة سيستخدم في هاتين الوظيفتين مفتشان يقومان بتعقب اعمال الجباية في القرى والشارع والقصبات والاشراف على الجباية في الاولوية والافضوية . لقد دلت التجربة على ان ترك الجباية من دون مراقبة شديدة امر غير محمود العاقبة سواء اكان من ناحية مصالح المكلفين انفسهم ام من ناحية صيانة حقوق الخزينة المالية لذلك كان احداث الوظيفتين المبحوث عنها ضروريا .

و - الفصل العاشر : الجمارك والمكوس

في المادة السادسة من هذا الفصل وظيفة كاتب اضافي من الدرجة العاشرة ولقد سبق فوافق المجلس التشريعي العالي على هذه الوظيفة بالقانون الخاص رقم (٨) للنشور في العدد ٣٣١ من الجريدة الرسمية .

وفي المادة العاشرة رفعت درجة احد مأموري الجمارك الذي هو مأمور الجمر في الرمثا من الثامنة الى السابعة ولقد دقت اللجنة في امر هذا الترفيع فظهر لها ان اعمال الجمر في الرمثا لا تزيد على اعمال المحاسبين في الافضية لذلك لم تر اللجنة مبرر لجعل المأمور الموما اليه ارفع درجة من المحاسبين المذكورين .

ز - الفصل ١١ : الصحة

في المادة ١١ من هذا الفصل رفعت درجة الممرضة في مستشفى عمان من العاشرة الى

التاسعة . ان اللجنة المالية بعد ملاحظة عمل الممرضة ومقايسة مرتبها الحاضر بمرتبات الموظفين في الدوائر الاخرى كالجباية والمباشر لم تر مبرراً لهذا الترفيع .

وفي المادة (٢٣) وظيفة جديدة للملازم في المختبر الكيماوي ان تشكيلات هذا المختبر عبارة عن بكتريولوجي ومساعد فاذا ما لوحظت الاعمال التي يقوم بها فيه ترى هذه التشكيلات كافية في الوقت الحاضر لذلك لا توافق اللجنة على الوظيفة المذكورة في ائدة المبحوث عنها .
وفي المادة (١٢) احدثت وظيفة للملازم في المستشفى بعد ان بناء على الحاجة كما زيد في المادة (١٤) مرتب الملازم في صيدلية المستشفى من اربعة جنيهاً الى خمسة جنيهاً بالنظر لما يقوم به من الاعمال في الصيدلية .

وفي المادة (٢٦) احدثت وظيفة طبيب لمجولون بناء على تحقق الحاجة لهذه الوظيفة .
وفي المادة (٣٤) زيد مرتب اثنين من مأموري الصحة من ستة جنيهاً الى سبعة جنيهاً غير ان اللجنة المالية لم تر مبرراً لهذه الزيادة .

ح - الفصل ١٢ : دائرة المعارف :

في المادة ١٠ رفعت درجة مدير المدرسة التجريبية في السلط من السادسة الى الخامسة مع ان مديري المدارس الاخرى لا يزالون في الدرجة السابعة لذلك لم تر اللجنة مبرراً لهذا الترفيع .
وفي المادة ٢٥ معلمتان اضافيتان لمدرسة الحضنة في عمان بناء على الحاجة الشديدة الى هاتين الوظيفتين .

وفي المادة ٣٠ رفعت درجة مدير المدرسة الصناعية من السابعة الى السادسة مع ان مديري المدارس الاخرى في عمان والكرك واربد مستخدمون في الدرجة السابعة ولا يوجد هنالك مبرر لأن تكون درجة مدير المدرسة الصناعية ارفع من درجات هؤلاء المديرين لذلك لا توافق اللجنة المالية على هذا الترفيع .

وفي المادتين ٣٦ و ٣٧ احدثت وظيفة لمعلم الحياكة واخرى لمعلم الكراسي الخشبية في المدرسة الصناعية بناء على ما تحقق من حاجة البلاد لهذين الفرعين في المدرسة الصناعية .

ط - الفصل ١٣ : الزراعة والحراج والبيطرة :

في المادة (١٧) من هذا الفصل رفعت درجة رئيس البيطرة من الخامسة الى الرابعة مع ان الاطباء في دائرة الصحة مستخدمون في الدرجة الخامسة ولا يوجد هنالك مبرر لان تملو درجة رئيس البيطرة على درجة الاطباء الموما اليهم .

وفي المادة ١٨ احدثت وظيفة طبيب يطري من الدرجة السابعة بسبب كثرة امراض

الحيوانات وضرورة وقاية الماشية في البلاد من هذه الأمراض .
وفي المادة ١١ جعلت مخصصات ثلاثة من طوافي الحراج تابعة للدرجة التاسعة واستبدلت
اسماؤهم فاعتبروا من مأموري الزراعة وبذلك تكون درجاتهم قد رفعت من العاشرة الى التاسعة
يظهر ان هذا الأدماج والترفيغ وقع بقصد الحصول على مأمورين من ذوي الكفاية لاستخدامهم
فيما يتصل بالاعمال الزراعية ، وهذا عمل ، وافق للمصلحة .
ي - الفصل ١٤ : الآثار :

في المادة السابعة وظيفة جديدة لمحافظة صودق عليها بالقانون الخاص رقم (٢) المنشور
في العدد ٣٤٣ من الجريدة الرسمية .
ك - الفصل ١٥ : دائرة النافمة :

في المادتين السابعة والثامنة ثلاث وظائف جديدة للمحافظي الاشغال العامة . ان
دائرة النافمة كانت تؤدي اجور للملاحظين على اساس الليامات غير انه تحق ان الدائرة
المذكورة في حاجة لاستخدام هؤلاء الملاحظين بصورة دائمة لذلك وضعت لهم مخصصات في
الميزانية باعتبارهم من الموظفين المصنفين .

ل - الفصل ١٦ : دائرة البرق والبريد والهاتف :

في المادة (٣) رفعت درجة المحاسب في هذه الدائرة من الثامنة الى السابعة من دون
مبرر على ما تقدمت اللجنة المالية .

وفي المادة (٢٢) احدثت خمس وظائف جديدة لمحافظي الخطوط ولدى التدقيق في هذه
المادة ظهر ان وظيفة منها اقترنا بالتصديق بموجب القانون الخاص رقم ٨ المنشور في العدد
٣٣١ من الجريدة الرسمية اما الوظائف الثلاث الاخرى فلا يوجد لها لزوم لذلك قررت اللجنة
للمالية عدم الموافقة على الوظائف الثلاث المذكورة .

م - الفصل ١٧ : دائرة الاراضي :

في المادة الرابعة من هذا الفصل رفعت درجة رئيس الكتاب في هذه الدائرة من السابعة
الى السادسة بسبب اضافة عمل احصائي جديد الى اعماله الاصلية لذلك لم تر اللجنة المالية
مانعاً من الموافقة على هذا الترقيع .

وفي المادة العاشرة رفعت درجة مأمور التحديد من السادسة الى الخامسة بالنظر
لاعماله وما عليه من مسؤوليات . وكذلك رفعت درجة مساح من الثامنة الى السابعة بسبب

كون المساحين الذينهم في هذه الدرجة يقومون باعمال رئاسة الاقسام في المساحة .
ن - الفصل ١٨ : الجيش العربي :

انقص عدد الكتاب من الدرجة الثامنة في المادة ١٧ الى اربعة كتاب بينما كانوا خمسة
وفي مقابل ذلك زيد عدد الكتاب من الدرجة التاسعة الى اربعة كتاب بينما كانوا ثلاثة وفي
ذلك توفير على الخزنة المالية .

وفي المادة ٢١ احدثت وظيفتان لكتابين من الدرجة العاشرة بناء على تحقق الحاجة اليهما
من اجل تنظيم الاعمال في مستودع اللوازم وقسم المحاسبة في الجيش على الوجه المطلوب .

٤ - علاوات فرق العملة

تحتوي الميزانية على مخصصات باسم علاوات فرق العملة ولقد ظهر ان الحكومة تستند في
اعطاء هذه العلاوات الى المادة الثالثة من القانون المختص بالمعاملات التي تنشأ عن قبول
العملة الفلسطينية عملة رسمية لذلك ترى اللجنة المالية ان لامتناس من دفع هذه العلاوات .

٥ - الزيادات السنوية

وكذلك الحال في مخصصات الزيادات السنوية فانها مستندة الى مبادئ مقرر في انظمة
الموظفين ولا مندوحة من قبولها .

٦ - الزيادات في مخصصات النفقات

تقد وضعت هذه الزيادات بناء على تحقق الحاجة اليها ولما كان ما يحصل الاستغناء عنه من
هذه الزيادات يبقى وفرّاً للخزنة المالية رأيت اللجنة ان لا مانع من قبول هذه الزيادات وعلى الأخص
لان القسم المهم منها قد صودق عليه بقوانين خاصة .

٧ - المادة الخامسة من المشروع .

لم ينص في هذه المادة على إلغاء القانون الخاص رقم ١١ الذي صدق ونشر في العدد ٣٤٥ من
من الجريدة الرسمية لذلك اضيف في المادة المذكورة الى القوانين التي نص على إلغائها .

٨ - تعديل المادة الاولى من المشروع .

لم ينص في هذه المادة على مبدأ العمل بقانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية لذلك اضعفنا
في اللجنة المالية فقرة الى هذه المادة ذكرنا فيها ان العمل بالقانون المذكور يكون اعتباراً من
بداية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية .

٩ - صيغة القانون .

وعلى اساس البيانات الواردة في المواد السابقة قررت اللجنة المالية قبول صيغة قانون الميزانية

لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ بالشكل الآتي :

قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية

المادة الاولى :

« يسمى هذا القانون قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية ويعمل به اعتباراً من بداية السنة للذكورة » .

شكري بك - اظن ان هذه المادة

عادل بك - مقاطعاً - قبل ان نباشر بقراءة قانون الميزانية وعرضه على الرأي، ارى انه يجب علينا التريث في امر تدقيق هذا المشروع الهام وتأجيله الى جلسة اخرى ، ذلك لانه قديتبادر للذهن بان هذا المشروع نفذ في السنة المالية المنصرمة ، واصبح التصديق عليه امر واقع ، ولكن اذا لاحظنا ان الاصول التي جرت عليها الحكومة حتى اليوم في امر تقديم الميزانيات الى المجلس رأينا ان هذه الميزانيات انما تأتينا بعد مضي السنة المالية بكاملها ، ونصرف الصرفيات حسب اجراء في الميزانية السابقة ، واذا تأكدنا والحالة هذه ، ان هذا المشروع يعرض علينا ليطبق وينفذ في هذه السنة المالية ، وجب علينا ان نتحقق من كل الامان بشأنه ، وان ندلي بملاحظاتنا ، والمبادئ الاساسية التي يجب السير عليها في ميزانيتنا ، وان ندقق في كل زيادة في التخصيصات والنفقات مراعاة للاحوال الاقتصادية الحالية والمستقبلية .

لهذا ، وحيث ان هذا المشروع لم يوزع على اكثر الاعضاء الا قبل ١٠-١٥ ساعة اعتباراً من هذا الوقت ، حيث وصل الي امس مساء ، اطالب اعطاء القرار بتأجيل البحث في هذا الامر الجبوي للجلسة القادمة .

شكري بك - لاوافق على هذا الرأي الذي ابداه حضرة الزميل عادل بك ، ذلك لان المدة الباقية من هذه الدورة لاتساعد على التأجيل ، ولان مشروع الميزانية وزع قبل مدة كافية لدرسه درساً دقيقاً .

اما ما ذكره من ناحية تقديم الميزانية بصورة متأخرة ، فقد جاء في قرار اللجنة المالية ماهو كافي ووافي في هذا الموضوع .

لذلك اصر على ان التأجيل غير موافق للمصلحة ، وارجو ان يوافق المجلس على ان نستمر بقراءة مشروع القانون بالنظر للاعتبارات التي ذكرتها .

عادل بك - اما قول حضرة الزميل بان مدة اجتماع هذا المجلس قد قاربت الانتهاء ، فهذا امر لا يمكن ان يثبينا عن عزيمتنا في تدقيق الميزانية تدقيقاً يتناسب مع اهمية وخطورة هذا المشروع

الذي يتعلق بامور البلاد المالية والاقتصادية ، وحالة الفلاح المكلف وغير ذلك من الامور الهامة ، ولو فرضنا ان المدة غير كافية ، فبالامكان ان يضاف الى هذه المدة مدة اخرى تكون كافية لاجل التدقيق في امر هام كهذا .

اما وان اساس المشروع كان وزع علينا قبل مدة كافية ، الا ان جميع الاعضاء كانوا يشظرون قرار اللجنة المالية للاطلاع على ما يستتبعه من زيادة او نقصان في الميزانية ، ليمكن كل عضو من خرس للموضوع درساً دقيقاً .

قد قلت انه يجب ان يوزع علينا قرار اللجنة المالية قبل اربع وعشرين ساعة على الاقل قبل البدء في المذاكرة ، غير ان المادة (١٥) من النظام الداخلي التي تنص على ذلك ، لا تحتوي على قيد احترازي ، اي انها لاتقتصر على تلك المدة ، بل في مشروع كهذا يجب ان يوزع علينا قبل مدة كافية لتدقيقه كما ينبغي .

ولقد ترون ان مشروع الميزانية مع تفرعاته يحتوي على اكثر من ثلاثين صفحة ، وكلها ارقام ، وبالطبع فان قراءة هذا المشروع لاتكفيه هذه المدة التي مضت على توزيعه علينا .

حسين باشا الطراونه - بالنظر لاهمية الميزانية العامة ولزوم امعان النظر في تدقيقها مادة فادة ، يجب تأجيل البحث فيها لجلسة ثانية ، وبالوقت نفسه اقترح تأليف لجنة خاصة من اعضاء المجلس لتمرر نظرها على الميزانية وتقرير اللجنة المالية ، وتعطي رأياً الاخير من حيث النتيجة .

توفيق بك - لاينكر احد ان للمجلس العالي الحق في تدقيق جميع محتويات الميزانية وفروعها لكن الوقت قصير كما قيل ، والتدقيق يحتاج لعدة جلسات ، للجلسة واحدة ، اذا سرنا على المبدأ الذي نحب ان نسير عليه حضرة الاستاذ عادل بك ، وقد وزع مشروع الميزانية منذ مدة طويلة ، وكان باستطاعة كل من حضرات الاعضاء الكرام ان يدرسه ويدقه ، ثم جامنا قرار اللجنة المالية التي قامت بدورها بدرسه ، وهو حاول على جميع التبديلات والتغييرات بالنسبة لميزانية السنة السابقة ، واصبح بالامكان ان ينظر في مواد هذا المشروع في هذه الجلسة ، ويعطي المجلس العالي رأيه مبدئياً في كل مادة من تقرير اللجنة ، وفي الجداول الفرعية ، وهذا لا يحتاج الى ما اعتقد الى التأجيل ، بل بالامكان ان نستمر ونتجز قسماً ، وما يبقى يؤجل الى جلسة ثانية ، لان طلب التأجيل لاضرورة اليه ، وهو دافع لاضاعة الوقت .

اما ما فضل به حضرة الزميل حسين باشا فلا ارى داعياً له ، لان النظام الداخلي اعطى حق تدقيق الميزانية الى اللجنة المالية ، ولا معنى لتأليف لجنة ثانية لتدقيق ما كانت دقته اللجنة المالية صاحبة الحق ، فاذا كان لحضرة الزميل او لأي منا اعتراض ما ، فبالامكان ابدائه في هذا المجلس

العالى ، ولذلك اقترح ان نبدأ في التدقيق ، اذ ربما يمكننا ان نجز قسماً قليلاً .

حسين باشا الطراونه - ان النظام الداخلي ينص على ان المجلس يمكنه ان ينتخب لجان فرعية - قاسم بك الهنداوي - ان مطالبه الاستاذ عادل بك من حيث تأجيل البحث في قانون الميزانية للجلسة القادمة وذلك بناء على عدم وصول قرار اللجنة المالية اليه الا قبل خمسة عشرة ساعة فقط ، فهذا محق فيه .

اعتقد ان كل ما يتنمرون منه كافة الاعضاء الكرام هو عرض الميزانية على المجلس التشريعي في غير اوقاتها ، وترون انه قد الفت نظر الحكومة في قرار اللجنة الى هذه النقطة الهامة ، اذ لو ترد الميزانية في وقتها الحقيقي لتسنى لنا اقرار مائزاه لازماً ورفض كل ما منتهده غير لازم .

لما من حيث طلب حضرة الزميل حسين باشا الطراونه من اجل تأليف لجنة خاصة لتدقيق الميزانية فهذا مخالف للاصول المرعي ، والصلاحيه في تدقيق الميزانية هي عائدة الى اللجنة المالية لاسواها . وطالما ان مشروع الميزانية وزع قبل اسبوعين ، فما الذي منع حضرة العضو عن التدقيق خلال هذه المدة ؟

حسين باشا الطراونه - يمكن لكل عضوان يبدى رأيه حول كل موضوع ، فاعتراض حضرة الزميل على ما يبدته من رأي في امر الميزانية ، في غير محله .

عوده بك - اصبح هنا يافخامة الرئيس اقتراحان : الاول القاضي بالدوام على المذاكرة في الميزانية ، والثاني اقترح عادل بك بويده حسين باشا القاضي بتأجيل المذاكرة لجلسة اخرى ، فارجو وضمها على الرأي .

محمد باشا السعد - ولكن احكام النظام الداخلي تفيد امتوزيع قبل اربع وعشرين ساعة في حين ان قرار اللجنة وزع علينا اليوم .

عادل بك - وهذا افظع !

شكري بك - لقد وزع المشروع قبل مدة كافية كما ذكرت ذلك قبلاً واهده عطوفة السكرتير العام ، ولا اعتقد ان انتظار قرار اللجنة المالية يمكن ان يكون سبباً لعدم قيام اعضاء المجلس بالتدقيقات التي يريدون ان يقوموا بها في جداول الميزانية .

اما تشكيل لجنة خاصة لتدقيق الميزانية ، فهذا امر لم ينص عليه النظام الداخلي ، الا فيما يتعلق بالشؤون غير المصرح بهائدية النظر فيها للجان الثلاث .

لقد قلنا ايضاً اننا في هذه الجلسة لانستطيع ان ندرس جداول الميزانية كلها ، وغاية ما يمكننا ان نبدأ بالعمل ، وبدوننا به لا يمنع من القيام بالتدقيقات التي يرغب حضرة عادل بك في ان يقوم بها ، فمن هذا اليوم الى الجلسة القادمة متسع من الوقت ، لذلك ارى - لهذه الاسباب ولاهمية

النظر في الميزانية في وقت قريب - ان نبدأ الآن بقراءة المشروع ، وارجو عرض هذا الرأي على المجلس الموقر .

عادل بك - تطلب رجال الحكومة ان نبدأ بقراءة القانون ونقر بعض مواد في هذه الجلسة ، على ان نأثر على قراءة البقية منه في جلسة اخرى ، فالقانون الذي سننظر فيه هو عبارة عن ست مواد ، والاهم فيه المادة الثانية ، والمادة الرابعة ، اللتان تعينان الدخل والخرج ، فبعد ان نقر هاتين المادتين بسرعة البرق ، كيف يمكننا ان نبدي رأينا فيه ، ونصدق التدقيق الذي يحتاج الى المطالعة ، لا الى السماع فقط .

ثم من جهة اخرى : يلوح لي ان حضرة وزير الخزانة يريد ان يسند اهمال التدقيق لبعض الاعضاء الذين يطلبون تأجيل النظر في هذا المشروع لجلسة اخرى .

لقد قلت انني كنت انتظر قرار اللجنة المالية ، باعتبارها مفوضة من قبل المجلس للتدقيق في المشروع ، وابداء رأيا فيه ، فبعد ان وزعت نسخ قرار اللجنة على الاعضاء ، لا بد اذن لكل عضو ان يقارن ما قرر من لدن اللجنة مع الاساس ، وان يبدى رأيه ليس في الامور التي اقرتها اللجنة فحسب ، بل في كافة فقرات الميزانية ، ليكون التصديق عليها متفقاً مع رغبات اعضاء المجلس ، ومتناسباً مع اهمية الموضوع .

شكري بك - يظهر ان الاستاذ عادل بك قد فهم من كلامي ، انني اريد ان يقرر المجلس قبول مواد للمشروع بسرعة البرق كما قال ، من دون تدقيق في الجداول المضمومة اليه ، مع اني لم اقبل ذلك كما يفهم من كلامي السابق ، وكما هو معلوم من انا لانستطيع ان نضع المادة الثانية على الرأي قبل ان نقرأ جدول الخرج المنصوص عليه في هذه المادة بتمامه ، وهذا يستغرق جلسات ، لاجل جلسة واحدة ، واذن فان بدنا في قراءة المشروع من هذه الجلسة لا يمكننا ان نعرض المادة الثانية للتصديق على كل حال ، لتلك كان المحذور الذي يتخوف منه الاستاذ عادل بك غير موجود وما دام الامر كذلك ، ارجو ان يوافق مجلسكم العالي على المشروع بقراءة جدول الخرج اكتساباً للوقت .

قاسم بك - ان اعضاء اللجنة الذين يتهمهم عادل بك باهمال تدقيق الميزانية

عادل بك - (مقاطعاً) - لا ، انا قلت وزير المالية هو الذي يتهم الاعضاء باهمال .

شكري بك - لم افكر قط في ان اسند اي اهل لاي من الاعضاء ، وانني اجلهم جميعهم ، وارتفع عن ان اقول شيئاً لا يتفق مع الخلق والكرامة ، لذلك ارجو ان يصحح الاستاذ عادل بك ، رأيه من هذه الجهة .

توفيق بك - اقول ، كما يقول الزميل سعيد بك دائماً : المسئلة بسيطة ، ويظهر ان هنالك

منه تفاهم ، فقد ذكرنا بكل وضوح ان التدقيق لا يقتصر على مشروع القانون ، بل يشمل الجداول ، وهي من فروع ، ولا بأس من تدقيق هذه التفرعات والمحفوظات المبينة في قرار اللجنة المالية من الآن ، لتتمكن من تدقيق صفحة او صفحتين ، وليدي الاستاذ عادل بك رأيه فيما يمكن البحث فيه اليوم ، واخيراً ارجو من فخامة الرئيس ان يضم القضية في الرأي .

محمد باشا السعد - لم هذا الاستعجال ؟ وما المانع من تأجيله ؟ وانتم ياتوفيق بك قلتم ان قرار اللجنة وزع علينا اليوم .

توفيق بك - كلا ، لم اقل ذلك .

سعيد بك المفتي - انضاء اللجنة المالية لا يريدون بالطبع ارضام بقية اعضاء المجلس على النظر في قرار اللجنة ، طالما وان حضراتهم يرغبون التبصر في الامر .

وفي الامور الاخرى : لا ارى مانعاً من التأجيل ، لان نظرية الحكومة في امر اللباشرة بالتدقيق في هذا اليوم انما هي لاكتساب الوقت ليس الا .

ابن كانت هذه الميزانية التي مضى عليها الى يومنا هذا فوق ال ٤٠٠ يوماً ؟ وما المانع من تأجيلها يومين آخرين ؟

شكري بك - ارجو ان يعرض المشروع في قراءة المشروع على الرأي .

الرئيس - اضع الاقتراح القائل بقرائة المشروع في هذه الجلسة على الرأي .

(رفض بالاكثرية ، واجابت المذاكرة في المشروع الى الجلسة القادمة) .

توفيق بك - مادامت الميزانية أجلت ، وحتى لا تبقى اللجان بلا عمل ، اقترح ان تقرأ ملحوظة

سمو الامير المعظم على قانون تعديل المادة ٤٠ من قانون البلديات ، والمشاريع الاخرى التي لدينا لاجالها على اللجان .

الرئيس - يقرأ كتاب رئيس الوزراء الذي وردت فيه ملحوظة سمو الامير المعظم .

فقرئ كما هو آت :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم .

بالإشارة لكتاب فخامتكم المؤرخ في ١٩-٥-١٩٣٢ رقم ١٢-٣-١٧٢ .

وقضت لسيدتي ومولاي صاحب السمو الملكي الامير المعظم (قانون تعديل المادة ٤٠ من

قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) الذي اقره المجلس التشريعي العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-

٥-١٩٣٢ فاخذه رئيس الديوان الاميري الي بكتاب يتضمن ملحوظات تفضل بسموه المعظم .

أيده الله بأبدائها :

« امر سيدي ومولاي امير البلاد المعظم ان يصاد هذا القانون لتعديله على ان تكون الهيئة مؤلفة من رئيس وعضوين وتكون وظيفة العضوين بالتناوب بين اعضاء المجلس البلدي كل شهرين مرة » .

أعدت طيه نسخة القانون وجاء التفضل باجراء مقتضى .

واقبلوا فائق احقرامي ٢٩١-٥-١٩٣٢ عن رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

(يقرر المجلس احالة الملحوظة مع القانون على لجنة القوانين) .

الرئيس - تقرأ المشاريع الموجودة .

١ - « قرئ مشروع تعديل قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ كما هو منشور في الصفحتين ٢١٢ و

٢١٣ من العدد ٣٤٥ من الجريدة الرسمية » .

والاسباب الموجبة له كما يلي :

« المادة الثانية من التعديل

ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون فامضة والغاية من تعديلها هي ابضاحها كما ان عدة الاعلان في الجريدة الرسمية قد خفضت الى (١٥) يوماً لان منشئ المشروع ملزم بتطبيق احكام الفقرتين « ٢ و ٣ » اللتين تضمنان مرور مدة كافية بسبب ان قرار المجلس التنفيذي لا يخطر صدوره باقل من مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب .

المادة الثالثة من التعديل

ان معاملات الاستملاك في المشاريع الكبيرة سيما اذا كانت الاراضي المطلوب استملاكها حشاعة لا بد من ان تستغرق زمناً طويلاً ومن البديهي انه لا يمكن في حالة وقوع مشروع حشيم (كمشروع خط البترول مثلاً) ان يقطر انتهاء تلك المعاملات وتسجيل الاراضي المستملكة كلها قبل ان يستطاع البدء بمثل ذلك المشروع . وكذلك الحال اذا وقع ايضاً مشروع مدسكة حديدية . فالتعديل الموضوع من شأنه ان يسهل القيام بمثل هذه المشاريع الكبيرة بدون ان تكون هناك عوائق لا مبرر لها . ومع كون التعديل بمنع صلاحية اعطاء الاذن للمجلس التنفيذي - فانه لا يقيّد المجلس المشار اليه بوجه من الوجوه كما تبقى للمجلس حرية في تقدير ضرورة الحيازة او عدمها .

والنسبة للمشروع القائم .

المادة الرابعة من التعديل

وجد من الاوفق ان تعطى صلاحية تقدير مبلغ التعويض للمحاكم بدلاً من لجان تحكيم لانها (اي المحاكم) اجدر من اية هيئات اخرى بالقيام بمثل هذا العمل .

المواد ٥ و ٦ و ٧ من التعديل

هذه المواد صريحة في مضمونها ولا تحتاج الى بيان الاسباب الموجبة لوضعها كما ان بعض نصوصها في الواقع اضافات رؤي ان اضافتها ضرورية

المادة الثامنة من التعديل

من المعلوم ان المواقع التي تستملك في الاراضي المشاعة يجب ان تكون معينة ومفروزة - ولما كانت المادة العاشرة من القانون لاتساعد على تسجيل مثل هذه المواقع المستملكة في الاراضي المشاعة عندما يتفق المنشئ على مبلغ التعويض مع اصحاب الارض بموجب الفقرة الاولى من المادة الرابعة وكان لابد من وقوع فراغ اصولي في مثل هذه الحالة الامر الذي لاجابة لبيان الصعوبة المتناهية فيه فقد وضعت الفقرة الاولى من المادة المعدلة بشكل يحول حق تسجيل مثل تلك المواقع المفروزة من الاراضي المشاعة مثلاً لتسجيل الاراضي المستملكة بنتيجة تقدير التعويض عن طريق المحاكم .

(قرر المجلس احالته على لجنة القوانين)

٢ - قرئ مشروع قانون توزيع الضرائب في الكرك لسنة ١٩٣٢ كما هو منشور في الصفحة ٢١٤ من العدد ٣٤٥ من الجريدة الرسمية .

والاسباب الموجبة له كما يلي :

« بما ان مشروع قانون الضريبة الموحدة الذي احيل على المجلس التشريعي العالي في دورته العادية الماضية لم يصدر بعد ولم يعد من الممكن تطبيق احكامه خلال السنة المالية الحاضرة قد روي من المواقف الاستفادة من المساحة التي اجريت في الكرك بقصد التغلب على الصعوبات الحاضرة واجباد المساواة على قدر الامكان في توزيع الضرائب سواء اكان بين العشائر ام بين الافراد وظهر انه من المستطاع تحقيق هذه الغاية بمشروع ينص على توحيد ضريبة الوير كوالعشر وبدل الطريق في الكرك وتوزيع مجموع هذه الضرائب على اساس الدونجات في الاحواض كما عرفت حدودها بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ونسجها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ » .

(قرر المجلس احالته على اللجنة المالية)

٣ - قرئ مشروع قانون ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٢ كما هو منشور في الصفحة ٢١٤ من العدد ٣٤٥ من الجريدة الرسمية .

والاسباب الموجبة له كما يلي :

« من المعلوم ان ديون المصرف الزراعي مقابل الاموال غير المتقولة تحصل من المدينين بواسطة دوائر الاجراء وان الدوائر المذكورة تجري معاملة وضع اليد على كل ارض قبل ان تقدم على اعلان مزايديتها حسب الاصول وقد كانت وزارة العدلية العثمانية اصدرت بلاغاً استثنت بموجب المصرف الزراعي من ضرورة اجراء معاملات وضع اليد ونصت فيه على انه لا لزوم لذلك الا اذا طلبت ادارة المصرف اجراءها بسبب من الاسباب ودامت الحال على هذا الدوال في زمن الحكومة للشال اليها وفي عهد الحكومة السورية التي لازالت متبعة تلك القاعدة حتى اليوم وفي مدة حكومة شرق الاردن منذ تأسيسها الى اواخر السنة الماضية اذ حدث وقتئذ ان مجلس ادارة المصرف الزراعي رأى حاجة لاجراء وضع اليد من اجل بعض المعاملات في السلط وبلغ قراره الى مأمور الاجراء لنافذه فأحب للمأمور الموصى اليه ان يقوم بأجراء معاملات وضع اليد على جميع اسناد للمصرف الزراعي الموجودة لديه لاطل الاسناد التي اتخذ مجلس الادارة قراراً بشأنها فحسب واستأذن من وزارة العدلية التي اصدرت بلاغاً الفت بمقتضاه بلاغ وزارة العدلية المتبع منذ عشرين عاماً لاعتقادها بان ذلك البلاغ لا يجب ان يعمل به لمناقضته لاحكام قانون الاجراء .

ان البلاغ الجديد سبب اضراراً كثيرة للمدينين وأدى لتأخر معاملات المصرف بدون ضرورة وفيما يلي بعض المحاذير الناتجة عنه :

١ - لقد اضطر مأمورو الاجراء بعد صدوره للتقيد بأجراء معاملات وضع اليد على كل معاملة مما أدى لتراكم الاشغال الموجودة لديهم حتى ان مأمور السلط رأى ضرورة لان يخصص يومين في الاسبوع لمعاملات المصرف واظهرت التجربة انه لا يستطيع ان يقوم بمعاملة وضع اليد لأكثر من قضيتين او اربع قضايا في الاسبوع في حين انه يحال اليه قضايا جديدة أكثر من تلك التي يكون قد انجزها مما ينتج بقاء قضايا المصرف تراكم وتزايد تدريجياً بحيث يتطلب انجازها سنين كثيرة .

٢ - ان اتباع هذا الترتيب يؤدي لتحميل المدينين نفقات طائلة تزيد في بعض الحالات على مبلغ